QanunOS

منصة الذكاء الاصطناعي القانوني وإدارة مكاتب المحاماة

الإصدار التطبيقي الأول — 2026

كتاب تطبيقي للمحامين وأصحاب المكاتب القانونية

الذكاء الاصطناعي للمحامي المصري:
من فخ الهلوسة التشريعية إلى ربط المكتب عبر MCP & API

دليل عملي موثق بالنصوص الرسمية الحرفية للقانون المدني وقانون المرافعات وقانون العمل الجديد رقم 14 لسنة 2025، يشرح كيف تحمي مذكراتك وعقودك من أخطاء النماذج العامة، وكيف تربط مكتبك وقضاياك وموكليك بأي وكيل ذكاء اصطناعي في 60 ثانية.

نصوص تشريعية قابلة للتحقق

استرجع نصوص المواد من قاعدة التشريعات وراجعها مع المصدر الرسمي وسياق الدعوى.

12 أداة ذكية في QanunOS MCP

ربط مباشر للقوانين، القضايا، الموكلين، التوكيلات، وأجندة الجلسات مع Claude وCursor.

هندسة المذكرات ومراجعة العقود

منهجية عملية لبناء الدفوع الجوهرية وضبط الشرط الفاسخ والشرط الجزائي.

صلاحيات محددة لربط المكتب

حدد صلاحيات كل مفتاح وراجع سياسة مزوّد الذكاء الاصطناعي قبل مشاركة بيانات الموكلين.

تأليف ومراجعة قانونية

أحمد سليمان

محامٍ وباحث قانوني ومؤسس منصة QanunOS

https://www.qanunos.com

https://www.qanunos.com/api/v1/mcp

فهرس فصول الكتاب

الفصل الأول — لماذا يكذب الذكاء الاصطناعي العام في القانون المصري؟ تشريح الهلوسة التشريعية وكيف تمنعها

الفصل الثاني — هندسة البحث القانوني وصياغة مذكرات قابلة للمراجعة

الفصل الثالث — ثورة الـ MCP في المحاماة: كيف تربط مكتبك وقضاياك وموكليك بوكيل الذكاء الاصطناعي بأمان؟

الفصل الرابع — تطبيقات عملية من أروقة المحاكم: مراجعة العقود، تحضير حوافظ المستندات، وإدارة أجندة الجلسات

الفصل الخامس — الدليل التطبيقي السريع: تشغيل QanunOS MCP & API وربط مكتبك في 60 ثانية

لماذا كتبنا هذا الدليل للمحامي المصري؟

لم يعد السؤال المطروح في مكاتب المحاماة اليوم هو «هل نستخدم الذكاء الاصطناعي؟»، بل «كيف نستخدمه دون أن نقع في كارثة الاستشهاد بمادة ملغاة أو نص مختلق؟». يضع هذا الكتاب بين يديك خلاصة التجربة الهندسية والقانونية لمنصة QanunOS، ليكون مرجعاً عملياً لكل محامٍ يريد مضاعفة إنتاجية مكتبه مع الحفاظ على أعلى درجات الدقة القضائية.

الفصل الأول — سلسلة الذكاء الاصطناعي للمحامي المصري

لماذا يكذب الذكاء الاصطناعي العام في القانون المصري؟ تشريح الهلوسة التشريعية وكيف تمنعها

في ساحة القضاء، لا توجد جريمة مهنية أشد خطراً على سمعة المحامي من أن يقف أمام المحكمة مستنداً إلى مادة قانونية لا وجود لها، أو متمسكاً بنص ألغاه المشرع منذ شهور. ومع دخول نماذج الذكاء الاصطناعي العامة إلى مكاتب المحاماة، انتقلت هذه الظاهرة من مجرد سهو بشري نادر إلى فخ يومي متكرر يُعرف تقنياً باسم **الهلوسة التشريعية (Legal Hallucination)**.

المشكلة ليست في ذكاء هذه النماذج ولا في بلاغتها اللغوية؛ بل في طريقة عملها ذاتها. النموذج اللغوي العام لا يفتح الكود المصري قبل أن يجيبك، بل يولد الكلمات بناءً على الاحتمالات الإحصائية لما قرأه في ملايين الصفحات على الإنترنت، فيمزج دون وعي بين القانون المصري والقانون الفرنسي أو الإماراتي، بل ويتمسك بقوانين ملغاة لأنها الأكثر تكراراً في أرشيف الإنترنت القديم.

أولاً: القاعدة الحاكمة في سريان التشريع وإلغائه (المادتان 1 و2 مدني)

القانون المصري صريح في رسم حدود تطبيق النص التشريعي وقواعد النسخ والإلغاء. القاضي لا يحكم بالانطباعات العامة ولا بالذاكرة الإحصائية، بل بالنص الساري في لفظه وفحواه، ولا يجوز إهدار تشريع لاحق نسخ تشريعاً سابقاً أو نظم موضوعه من جديد.

> **نص رسمي موثق — المادة (1) من القانون المدني رقم 131 لسنة 1948**
>
> «1- تسري النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها أو في فحواها.2- فإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه، حكم القاضي بمقتضى العرف، فإذا لم يوجد، فبمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية، فإذا لم توجد، فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة.»

> **نص رسمي موثق — المادة (2) من القانون المدني رقم 131 لسنة 1948**
>
> «لا يجوز إلغاء نص تشريعي إلا بتشريع لاحق ينص صراحةً على هذا الإلغاء، أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم، أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع.»

حين تسأل نموذج ذكاء اصطناعي عام عن واقعة فصل تعسفي في نوفمبر 2026، فإنه يندفع فوراً للاستشهاد بالمادة (122) من قانون العمل القديم رقم 12 لسنة 2003؛ لأن هذا النص تكرر آلاف المرات في المقالات والمنتديات منذ عشرين عاماً. لكن هذا الاستشهاد في صحيفة دعوى اليوم يفرغ دفاعك من سنده القانوني؛ لأن المشرع نظم الموضوع من جديد في **قانون العمل رقم 14 لسنة 2025** وجعل المادة (165) هي الأساس التشريعي الساري.

نص رسمي موثق — المادة (165) من قانون العمل رقم 14 لسنة 2025

«إذا أنهى صاحب العمل العقد غير محدد المدة لسبب غير مشروع ، كان للعامل الحق في تعويض عما أصابه من ضرر بسبب هذا الإنهاء بما لا يقل عن أجر شهرين عن كل سنة من سنوات الخدمة ، ولا يخل ذلك بحق العامل في المطالبة بباقي حقوقه المقررة قانونًا .

ويعتبر من الأسباب غير المشروعة ما يأتي :

١- انتساب العامل إلى منظمة نقابية ، أو مشاركته في نشاط نقابي في نطاق هذا القانون .

2- ممارسة صفة المفوض العمالي ، أو سبق ممارسة هذه الصفة ، أو السعي إلى ذلك .

3- تقديم شكوى ، أو إقامة دعوى ضد صاحب العمل ، أو المشاركة في ذلك ، تظلمًا من إخلاله بالقوانين ، أو اللوائح ، أو عقود العمل .

4- توقيع الحجز على مستحقات العامل تحت يد صاحب العمل .

5- استخدام العامل لحقه فى الإجازات الممنوحة له طبقًا لأحكام هذا القانون .

٦- اللون ، أو الجنس ، أو الحالة الاجتماعية ، أو المسئوليات العائلية ، أو الحمل أو الدين أو الرأي السياسي .»

نصيحة عملية للمحامي

لا تعتمد أبداً على رقم مادة يكتبه نموذج ذكاء اصطناعي عام من ذاكرته التدريبية. قبل اعتماد أي مذكرة، مرر النص على أداة `verify_legal_citations` في QanunOS للتأكد من أن المادة موجودة فعلياً وأن القانون ساريٍ وغير ملغى.

ثانياً: الأنواع الثلاثة للهلوسة القانونية التي تضرب مذكرات الدفاع

من واقع فحص مئات المذكرات التي صاغتها نماذج عامة، تنحصر أخطاء الذكاء الاصطناعي غير المقيد في ثلاث كوارث إجرائية:

1. **الاستشهاد بالتشريع المنسوخ (Repealed Law Trap):** مثل تأسيس الدفع بعدم الاختصاص أو بطلان الاستقالة على مواد قانون العمل الملغى بدلاً من المواد (167) و(176) من القانون رقم 14 لسنة 2025.
2. **تلفيق أرقام المواد أو دمج فقراتها (Fabricated Articles):** حيث يصيغ النموذج قاعدة قانونية صحيحة المعنى، لكنه ينسبها إلى رقم مادة خاطئ تماماً، أو يضيف فقرة من خياله داخل علامات التنصيص وكأنها نص رسمي.
3. **الخلط الإقليمي بين القوانين العربية (Cross-Jurisdiction Contamination):** استدعاء مدد تقادم أو مواعيد طعن من قوانين خليجية أو شامية لتشابه المصطلحات الفقهية العربية.

ثالثاً: كيف يساعد QanunOS في اكتشاف أخطاء الاستشهاد؟

الحل لا يكون بمطالبة النموذج في الـ Prompt أن «يكون دقيقاً»، لأن النموذج لا يملك أداة للتحقق من ذاته. الحل الهندسي الذي بنيناه في **QanunOS** يقوم على ثلاث طبقات صارمة:

الطبقة الهندسية	ماذا يحدث في الذكاء الاصطناعي العام؟	ماذا يحدث داخل منظومة QanunOS؟
مصدر النص القانوني	يولّد النص من الذاكرة الاحتمالية (قد يغير الكلمات أو يخطئ في الرقم).	يسترجع النص المخزن في قاعدة التشريعات للمراجعة على المصدر الرسمي.
الرقابة على السريان والإلغاء	يفضل القوانين القديمة لكثرة انتشارها على الإنترنت.	يصنف كل تشريع (`in_force` / `repealed`) ويستبعد القوانين الملغاة تلقائياً مع تنبيه صريح.
التدقيق الآلي عبر MCP	لا يملك اتصالاً بقاعدة التشريعات أثناء الكتابة.	يمكن للوكيل استخدام `verify_legal_citations` و `get_law_article_verbatim` . ويراجع المحامي دلالة النص المسترجع على كل ادعاء.

القانون صناعة تقوم على الحجة الموثقة. وحين يتحول الذكاء الاصطناعي من «مؤلف نصوص عشوائي» إلى «باحث مقيد بالنص الرسمي الساري»، يمتلك المحامي المصري سرعة العصر الرقمي دون أن يفرط في هيبة الدقة القضائية.

الفصل الثاني — سلسلة الذكاء الاصطناعي للمحامي المصري

هندسة البحث القانوني وصياغة مذكرات قابلة للمراجعة

المذكرة القانونية القوية لا تُكتب دفعة واحدة، ولا تُقاس بعدد صفحاتها، بل بمدى إحكام الرابطة المنطقية بين **الواقعة الثابتة بالمستندات** و**النص القانوني الآمر** و**الطلب الختامي الجازم**. الخطأ الشائع عند استخدام الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة هو إلقاء وقائع القضية كاملة في سؤال واحد غامض: «اكتب لي مذكرة دفاع في هذه القضية»، فيخرج نص إنشائي باهت يفتقر إلى الترتيب الإجرائي السليم.

هندسة الصياغة القانونية عبر **QanunOS** تقلب هذه المعادلة؛ إذ تجعل الذكاء الاصطناعي يعمل وفق المنهجية التي يتبعها المحامي المتمرس أمام محكمة النقض: تكييف الواقعة أولاً، ثم استرجاع النص الحرفي، ثم صياغة الدفع الجوهري.

أولاً: البناء التشريعي لصحيفة الدعوى وأسانيدها (المادتان 63 و20 مرافعات)

أوجب المشرع في قانون المرافعات أن تتضمن صحيفة الدعوى بياناً دقيقاً لوقائع النزاع وطلبات المدعي وأسانيدها القانونية. الإخلال بهذه الهندسة لا يضعف موقف الموكل فحسب، بل قد يفتح الباب لدفوع البطلان إذا تخلف بيان جوهري لم تتحقق بسببه الغاية من الإجراء.

> **نص رسمي موثق — المادة (63) من قانون المرافعات رقم 13 لسنة 1968**
>
> «ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعي بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك.ويجب أن تشتمل صحيفة الدعوى على البيانات الآتية:(1) اسم المدعي ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه واسم من يمثله ولقبه ومهنته أو وظيفته وصفته وموطنه.(2) اسم المدعى عليه ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه فإن لم يكن موطنه معلوماً فآخر موطن كان له.(3) تاريخ تقديم الصحيفة.(4) المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى .(5) بيان موطن مختار للمدعي في البلدة التي بها مقر المحكمة إن لم يكن له موطن فيها.(6) وقائع الدعوى وطلبات المدعي وأسانيدها.»

> **نص رسمي موثق — المادة (20) من قانون المرافعات رقم 13 لسنة 1968**
>
> «يكون الإجراء باطلاً إذا نص القانون صراحة على بطلانه أو إذا شابه عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الإجراء.ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء.»

عندما تستخدم أداة `search_egyptian_laws` في QanunOS، فإنك لا تبحث عن كلمات متفرقة، بل تستخرج السند التشريعي الدقيق الذي يربط الواقعة بالطلب، ثم تحققه حرفياً داخل الصحيفة عبر `get_law_article_verbatim`.

ثانياً: صياغة الدفوع الجوهرية التي تلزم المحكمة بالرد (المادة 178 مرافعات)

السر الحقيقي في صناعة المذكرات ليس حشد الدفوع المرسلة، بل تحرير **الدفع الجوهري** في صياغة قاطعة تقترن بدليلها من حافظة المستندات؛ بحيث إذا أغفل الحكم الرد عليه شابه القصور في التسبيب المبطل للحكم طبقاً للمادة (178) من قانون المرافعات.

نص رسمي موثق — المادة (178) من قانون المرافعات رقم 13 لسنة 1968

«يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه وما إذا كان صادراً في مادة تجارية أو مسألة مستعجلة، وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة، واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية إن كان، وأسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم وموطن كل منهم، وحضورهم وغيابهم. كما يجب أن يشتمل الحكم على عرض مجمل لوقائع الدعوى، ثم طلبات الخصوم، وخلاصة موجزة لدفوعهم ودفاعهم الجوهري، ورأي النيابة ثم تذكر بعد ذلك أسباب الحكم ومنطوقه. والقصور في أسباب الحكم الواقعية، والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم كذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم.»

وعندما يكون النزاع متعلقاً بالمسؤولية التقصيرية والتعويض عن الضرر، فإن هندسة المذكرة تقتضي تفكيك أركان المسؤولية الثلاثة (الخطأ، الضرر، وعلاقة السببية) وإسنادها مباشرة إلى المادة (163) من القانون المدني.

نص رسمي موثق — المادة (163) من القانون المدني رقم 131 لسنة 1948

«كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض.»

نصيحة عملية للمحامي

عند صياغة مذكرة دفاع بواسطة الذكاء الاصطناعي، قسّم طلبك إلى ثلاث خطوات متتابعة: (1) استخرج الوقائع المنتجة والتواريخ من ملف القضية، (2) استدعِ المواد الحرفية عبر QanunOS، (3) اطلب صياغة كل دفع في فقرة مستقلة تبدأ بـ «ندفع بـ...» وتنتهي بـ «وهو دفاع جوهري يتغير به وجه الرأي في الدعوى».

ثالثاً: معادلة المذكرة الموثقة من 4 مراحل داخل QanunOS

المرحلة	الأداة المستخدمة في QanunOS	المخرج القانوني المحقق
1. قراءة ملف القضية	`get_case_file`	استخلاص بيانات الموكل، الخصم، المحكمة، الدائرة، وطلبات الجلسة السابقة تمهيداً لمراجعتها على ملف القضية.
2. البحث التشريعي الدلالي	`search_egyptian_laws`	الوصول إلى المواد الحاكمة للنزاع مع مراعاة حالة السريان والفترة التي وقعت فيها الوقائع.

المرحلة	الأداة المستخدمة في QanunOS	المخرج القانوني المحقق
3. التوثيق الحرفي والتدقيق	`verify_legal_citations`	التحقق من وجود المادة وحالة سريانها بحسب بيانات المجموعة. يراجع المحامي دلالتها على وقائع الدعوى.
4. الحفظ في ملف القضية	`save_case_memo`	إيداع مسودة المذكرة مباشرة داخل ملف القضية في المكتب لمراجعتها وطباعتها.

بهذه الهيكلة، تختصر هذه الخطوات وقت استرجاع النصوص وتتيح للمحامي مراجعة أرقام المواد، ودلالتها، وانطباقها على وقائع النزاع قبل اعتماد المذكرة.

الفصل الثالث — سلسلة الذكاء الاصطناعي للمحامي المصري

ثورة الـ MCP في المحاماة: كيف تربط مكتبك وقضاياك وموكليك بوكيل الذكاء الاصطناعي بأمان؟

حتى وقت قريب، كان استخدام المحامي للذكاء الاصطناعي يعاني من انفصام مرهق: ملفات القضايا، أسماء الموكلين، أرقام التوكيلات، ومواعيد الجلسات موجودة في نظام إدارة المكتب، بينما نافذة الذكاء الاصطناعي معزولة تماماً لا تعرف شيئاً عن مكتبك. فكان المحامي يضطر إلى نسخ بيانات القضية والخصم والمحكمة ولصقها يدوياً في كل محادثة.

اليوم، انتهت هذه العزلة بفضل معيار تقني عالمي جديد هو **بروتوكول سياق النموذج (Model Context Protocol — MCP)**، والذي أصبحت منصة **QanunOS** أول منصة قانونية مصرية تدعمه بالكامل عبر خادم MCP وواجهة API موحدة.

أولاً: ما هو الـ MCP بلغة المحامي العملية؟

تخيل أن لديك محامياً تحت التمرين فائق السرعة (سواء كان Claude Desktop أو Cursor أو وكيلك الذكي الخاص)، لكنه يجلس في غرفة مغلقة بلا وصول إلى دولاب الملفات ولا إلى مكتبة القوانين. بروتوكول **QanunOS MCP** هو «التوكيل الرقمي المحكوم» الذي يمنح هذا الوكيل صلاحية محددة ومؤمنة للاطلاع على:

1. **موسوعة التشريعات المصرية السارية** (نصوص حرفية + تدقيق الاستشهادات).
2. **سجل الموكلين والتوكيلات الرسمية** (`list_clients`، `get_client_dossier`).
3. **ملفات القضايا المتداولة** (`list_cases`، `get_case_file`).
4. **أجندة الجلسات والمهام القادمة** (`get_office_summary`، `get_upcoming_agenda`).
5. **إيداع مسودات المذكرات وجدولة الجلسات الجديدة** (`save_case_memo`، `schedule_hearing_or_task`).

ثانياً: لماذا يحتاج المكتب الحديث إلى هذا الربط في ظل التشريعات الجديدة؟

مع تسارع الإجراءات القضائية وإنشاء المحاكم المتخصصة، لم يعد مسموحاً بإدارة المواعيد بالذاكرة أو الأجندة الورقية. ففي القضايا العمالية مثلاً، قرر المشرع إنشاء محاكم عمالية متخصصة وإحالة القضايا المتداولة إليها تلقائياً مع إخطار الخصوم بالمواعيد الجديدة.

نص رسمي موثق — المادة (176) من قانون العمل رقم 14 لسنة 2025

«تنشأ بدائرة اختصاص كل محكمة ابتدائية محكمة تسمى "المحكمة العمالية" ، كما تنشأ بدائرة كل محكمة من محاكم الاستئناف دوائر استئنافية متخصصة ، لنظر الطعون التي ترفع إليها في الأحكام الصادرة عن المحكمة العمالية .

ويكون تعيين مقار المحاكم العمالية بقرار يصدر من وزير العدل ، وله عند الضرورة ولاعتبارات يراها كظروف المكان أو الكثافة العمالية ، وبناء على طلب من رئيس المحكمة الابتدائية المختصة ، تعيين مقار أخرى لنظر الدعاوى العمالية داخل اختصاص المحاكم الجزئية التابعة للمحكمة الابتدائية .

ويكون قضاتها من قضاة المحاكم الابتدائية ، ومحاكم الاستئناف ، ويصدر باختيارهم قرار من مجلس القضاء الأعلى .»

نص رسمي موثق — المادة (9) من مواد إصدار قانون العمل رقم 14 لسنة 2025

«مع مراعاة حكم المادة الثالثة عشرة من هذا القانون، تحيل المحاكم من تلقاء نفسها ، ما يوجد لديها من منازعات ودعاوى متداولة أصبحت بمقتضى أحكام القانون المرافق من اختصاص المحاكم العمالية المتخصصة، وذلك بالحالة التي تكون عليها ، دون رسوم ، وفي حالة غياب أحد الخصوم يلتزم قلم الكتاب بإعلانه بقرار الإحالة مع تكليفه بالحضور في الميعاد أمام المحكمة التي تحال إليها الدعوى .

ولا يسري حكم الفقرة الأولى من هذه المادة على الدعاوى المحكوم فيها أو المحجوزة للنطق بالحكم فيها قبل العمل بأحكام هذا القانون، وتستمر المحاكم في نظرها ، وتبقى الأحكام الصادرة فيها خاضعة للقواعد المنظمة لطرق الطعن السارية في تاريخ صدورها .»

وكذلك في الدعاوى المدنية والتجارية، فإن إغفال متابعة تكليف المدعى عليه بالحضور خلال المواعيد القانونية يعرض الدعوى لخطر الحكم باعتبارها كأن لم تكن طبقاً للمادة (70) مرافعات.

نص رسمي موثق — المادة (70) من قانون المرافعات رقم 13 لسنة 1968

«يجوز، بناءً على طلب المدعى عليه، اعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتّاب، وكان ذلك راجعاً إلى فعل المدعي.»

حين يكون مكتبك مربوطاً عبر **QanunOS MCP**، يمكنك أن تسأل وكيلك الذكي كل صباح سؤالاً واحداً: *«استعرض أجندة المكتب للأسبوع القادم، وحدد القضايا العمالية المحالة، وجهز لي مسودة مذكرة لكل جلسة»*، فيقوم الوكيل باستدعاء بيانات المكتب الحقيقية والقوانين السارية في ثوانٍ معدودة.

نصيحة عملية للمحامي

يمكنك تفعيل مفتاح MCP بصلاحية القراءة فقط (`laws:read` + `office:read`) إذا كنت ترغب في استخدام الوكيل الذكي للبحث والتحليل دون السماح له بإضافة أي مسودات أو جلسات، أو تفعيل صلاحية الكتابة الآمنة (`office:write`) لحفظ المسودات مباشرة في ملف القضية.

ثالثاً: هندسة الأمان والسرية المهنية في QanunOS MCP

لأن أسرار الموكلين وملفات القضايا أمانة مهنية لا تقبل المساومة، صُمم خادم **QanunOS MCP** بأربع ضوابط للتحكم في الوصول:

ضابط الأمان	كيف تعمل تقنياً في QanunOS؟	الفائدة للمحامي ومدير المكتب
تجزئة المفاتيح (`SHA-256`)	تُولد مفاتيح بصيغة `qak_live_...` ولا يُحفظ النص الصريح للمفتاح في قاعدة البيانات أبداً.	احتفظ بنسخة المفتاح في مكان آمن، وألغِه إذا ظهر في سجل أو ملف مشترك.
تقسيم الصلاحيات (`Scopes`)	ثلاث صلاحيات مستقلة: `laws:read`، `office:read`، و `office:write`.	تحكم كامل فيما يراه الوكيل الذكي وما يمكنه فعله.
حظر الحذف والتدمير	لا توجد أي أداة في الـ MCP تسمح بحذف قضية أو موكل أو مستند.	تقتصر عمليات الكتابة على ما تتيحه الأدوات المصرح بها.
عزل صلاحيات فريق المكتب	يحترم الـ MCP صلاحيات المحامي المساعد (`canViewAllCases`) تلقائياً.	يرى المحامي محدود الصلاحيات القضايا المسندة إليه والبيانات التي تتيحها صلاحياته.

الفصل الرابع — سلسلة الذكاء الاصطناعي للمحامي المصري

تطبيقات عملية من أروقة المحاكم: مراجعة العقود، تحضير حوافظ المستندات، وإدارة أجندة الجلسات

القيمة الحقيقية لأي أداة تقنية في مكتب المحاماة تظهر تحت ضغط العمل اليومي: حين يرسل إليك موكل عقد شراكة أو توريد من عشرين صفحة ويطلب رأيك القانوني قبل اجتماع الغد، أو حين يكون لديك خمس جلسات متزامنة في محاكم مختلفة وتحتاج إلى تحضير نقاط المرافعة وحوافظ المستندات لكل ملف بدقة متناهية.

في هذا الجزء الرابع من السلسلة، ننتقل من النظرية إلى التطبيق العملي المباشر داخل أروقة المحاكم وغرف التفاوض التعاقدي.

أولاً: الهندسة الوقائية لمراجعة العقود وكشف الثغرات (المادتان 147 و148 مدني)

العقد هو شريعة المتعاقدين، لكن هذه الشريعة مقيدة بنظام عام وبقواعد آمرة لا يجوز الاتفاق على مخالفتها، وفي مقدمتها نظرية الظروف الطارئة ومبدأ حسن النية في التنفيذ ومستلزمات العقد.

نص رسمي موثق — المادة (147) من القانون المدني رقم 131 لسنة 1948

«1- العقد شريعة المتعاقدين، فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين، أو للأسباب التي يقررها القانون.2- ومع ذلك إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدي، وإن لم يصبح مستحيلاً، صار مرهقاً للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة، جاز للقاضي تبعاً للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يردّ الالتزام المرهق إلى الحد المعقول، ويقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك.»

نص رسمي موثق — المادة (148) من القانون المدني رقم 131 لسنة 1948

«1- يجب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية.2- ولا يقتصر العقد على إلزام المتعاقد بما ورد فيه، ولكن يتناول أيضاً ما هو من مستلزماته، وفقاً للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام.»

عندما تمرر مسودة عقد على وكيلك المتصل بـ **QanunOS**، لا تطلب منه «مراجعة عامة»، بل وجهه لفحص البنود الحساسة وفق ميزان القانون المدني المصري: هل يتضمن العقد شرطاً يصادر حق الموكل في التمسك بالظروف الطارئة؟ (وهو شرط باطل بنص الفقرة الثانية من المادة 147). وهل يلتزم العقد بمستلزمات العدالة والعرف وفق المادة (148)؟

ثانياً: ضبط الشرط الفاسخ والشرط الجزائي (المادتان 157 و224 مدني)

كثيراً ما يطمئن المتعاقدون إلى وجود «شرط جزائي ضخم» أو عبارة «يفسخ العقد من تلقاء نفسه»، ثم يفاجأون أمام المحكمة برفض الفسخ لتخلف الإعذار، أو بتخفيض الشرط الجزائي إلى الربع لأن التقدير كان مبالغاً فيه.

نص رسمي موثق — المادة (157) من القانون المدني رقم 131 لسنة 1948

«1- في العقود الملزمة للجانبين، إذا لم يوفّ أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد إعذاره المدين أن يطالب بتنفيذ العقد أو بفسخه، مع التعويض في الحالتين إن كان له مقتض.2- ويجوز للقاضي أن يمنح المدين أجلاً إذا اقتضت الظروف ذلك، كما يجوز له أن يرفض الفسخ إذا كان ما لم يوف به المدين قليل الأهمية بالنسبة إلى الالتزام في جملته.»

نص رسمي موثق — المادة (224) من القانون المدني رقم 131 لسنة 1948

«1- لا يكون التعويض الاتفاقي مستحقاً إذا أثبت المدين أن الدائن لم يلحقه أي ضرر.2- ويجوز للقاضي أن يخفّض هذا التعويض إذا أثبت المدين أن التقدير كان مبالغاً فيه إلى درجة كبيرة، أو أن الالتزام الأصلي قد نفذ في جزء منه.3- ويقع باطلاً كل اتفاق يخالف أحكام الفقرتين السابقتين.»

نصيحة عملية للمحامي

عند صياغة بند الفسخ لصالح موكلك (الدائن بالالتزام)، احرص على النص صراحةً على أن «العقد يعتبر مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم قضائي أو إعذار أو إنذار رسمي»، لأن إغفال الإعفاء الصريح من الإعذار يبقي العقد خاضعاً للسلطة التقديرية للقاضي طبقاً للمادة (157) مدني.

ثالثاً: سير العمل الذكي لتحضير الجلسات وحوافظ المستندات عبر MCP

باستخدام أدوات **QanunOS MCP**، يتحول تحضير جلسة الغد إلى عملية منهجية تستغرق ثلاث دقائق:

الخطوة الإجرائية	الأمر الموجه للوكيل الذكي	الأداة المنفذة في الخلفية
1. جرد جلسات الغد	«اعرض جلسات المكتب القادمة خلال 48 ساعة مع بيان الغرض من كل جلسة»	`get_upcoming_agenda`
2. فحص ملف القضية	«افتح ملف القضية رقم 101 واستعرض آخر قرار للمحكمة والمستندات المطلوبة»	`get_case_file`
3. تأصيل الدفع القانوني	«استخرج النص الحرفي للمادة 157 والمادة 224 مدني وحقق الاستشهادات»	`get_law_article_verbatim` + `verify_legal_citations`

الخطوة الإجرائية	الأمر الموجه للوكيل الذكي	الأداة المنفذة في الخلفية
4. إيداع مذكرة الجلسة	«احفظ مسودة مذكرة الدفاع في ملف القضية وجدول مهمة تصوير الحافظة»	`save_case_memo` + `schedule_hearing_or_task`

هذا التكامل بين النص التشريعي وبيانات القضية الفعلية هو ما يصنع الفارق بين محامٍ يستهلك وقته في الأعمال الكتابية الروتينية، ومحامٍ يدير معركته القانونية بتركيز ذهني كامل.

الفصل الخامس — سلسلة الذكاء الاصطناعي للمحامي المصري

الدليل التطبيقي السريع: تشغيل QanunOS MCP & API وربط مكتبك في 60 ثانية

صممنا خادم **QanunOS MCP** وواجهة **Agent API v1** ليكونا أسهل نظام ربط قانوني يمكن لأي محامٍ أو مطور تشغيله في أقل من ستين ثانية، دون الحاجة إلى إعداد قواعد بيانات محلية أو تنزيل ملفات قوانين ضخمة. بمجرد توليد مفتاح الربط الخاص بك، يصبح وكيلك الذكي متصلاً مباشرة بموسوعة التشريعات المصرية السارية وبنظام إدارة مكتبك.

أولاً: توليد مفتاح الربط الذكي (`qak_live_...`) في 3 خطوات

1. قم بتسجيل الدخول إلى حسابك على منصة **QanunOS**.
2. اضغط على صورتك الشخصية في أعلى يسار الشاشة لفتح نافذة **ملفي الشخصي والربط الذكي**، ثم اختر تبويب **«الربط الذكي (MCP & API)»**.
3. اختر الصلاحيات المطلوبة (`laws:read` للقوانين، `office:read` لقراءة القضايا والموكلين، و`office:write` لحفظ المسودات وجدولة الجلسات)، ثم اضغط **«توليد مفتاح جديد»** وانسخ المفتاح الذي يبدأ بـ `qak_live_`.

ثانياً: إعداد الربط المباشر مع Cursor أو Claude Desktop

يدعم خادم QanunOS بروتوكول **Streamable HTTP MCP** مباشرة على الرابط `https://www.qanunos.com/api/v1/mcp`، كما يوفر جسراً محلياً خفيفاً (`qanunos-mcp.mjs`). أضف الإعداد التالي إلى ملف إعدادات الـ MCP لديك:

```
{
  "mcpServers": {
    "qanunos": {
      "url": "https://www.qanunos.com/api/v1/mcp",
      "headers": {
        "Authorization": "Bearer qak_live_YOUR_API_KEY"
      }
    }
  }
}
```

نصيحة عملية للمحامي

إذا كنت ترغب في استخدام أدوات البحث في القوانين المصرية وتدقيق الاستشهادات فقط (`laws:read`)، يمكنك الاتصال بالرابط `https://www.qanunos.com/api/v1/mcp` مباشرة حتى بدون مفتاح API، بينما يتطلب الوصول إلى بيانات المكتب والقضايا إرسال مفتاح `qak_live_...` الخاص بك.

ثالثاً: قائمة الأدوات الـ 12 المتاحة في QanunOS MCP

اسم الأداة (MCP Tool)	الصلاحية المطلوبة	الوظيفة العملية للمحامي والوكيل الذكي
`list_egyptian_laws`	`laws:read`	عرض فهرس القوانين المصرية في QanunOS مع بيان حالتها (`in_force` / `repealed`).
`get_law_article_verbatim`	`laws:read`	جلب النص الرسمي الحرفي لأي مادة قانونية بالاسم ورقم المادة أو الـ `slug` .
`search_egyptian_laws`	`laws:read`	بحث دلالي وتشريعي ذكي في القوانين المصرية مع استبعاد القوانين الملغاة تلقائياً.
`verify_legal_citations`	`laws:read`	فحص المذكرات والعقود لكشف المواد المختلقة أو المنسوبة لقوانين ملغاة.
`get_office_summary`	`office:read`	إحصائيات المكتب، جلسات اليوم، والمهام العاجلة، وآخر 5 قضايا محدثة.
`get_upcoming_agenda`	`office:read`	جدول الجلسات والمهام القضائية القادمة خلال عدد محدد من الأيام.
`list_clients`	`office:read`	البحث في سجل الموكلين ضمن نطاق القضايا المسموح بها. يقتصر البحث بالهاتف والرقم القومي على من يملك حق عرض جميع القضايا.
`get_client_dossier`	`office:read`	جلب بيانات الموكل والقضايا والتوكيلات التي تسمح بها صلاحيات مستخدم المكتب.
`list_cases`	`office:read`	البحث في القضايا برقم الدعوى، العنوان، الخصم، المحكمة، أو الأولوية.
`get_case_file`	`office:read`	جلب ملف القضية الشامل (الخصوم، الجلسات، المهام، التوكيلات، الخبراء، والمسودات).
`save_case_memo`	`office:write`	حفظ مسودة مذكرة دفاع أو إنذار أو ملاحظة قانونية مباشرة داخل ملف القضية.

اسم الأداة (MCP Tool)	الصلاحية المطلوبة	الوظيفة العملية للمحامي والوكيل الذكي
`schedule_hearing_or_task`	`office:write`	جدولة جلسة محكمة جديدة أو مهمة إجرائية داخل ملف القضية.

رابعاً: مثال حي للتوثيق التشريعي الحتمي عبر الـ API

عندما يطلب وكيلك الذكي التحقق من نص المادة (165) من قانون العمل الجديد أو المادة (147) من القانون المدني عبر `GET /api/v1/laws/article` أو عبر أداة `get_law_article_verbatim`، فإنه يستلم النص الرسمي الحرفي الموثق كما صدر في الجريدة الرسمية:

نص رسمي موثق — المادة (165) من قانون العمل رقم 14 لسنة 2025

«إذا أنهى صاحب العمل العقد غير محدد المدة لسبب غير مشروع ، كان للعامل الحق في تعويض عما أصابه من ضرر بسبب هذا الإنهاء بما لا يقل عن أجر شهرين عن كل سنة من سنوات الخدمة ، ولا يخل ذلك بحق العامل في المطالبة بباقي حقوقه المقررة قانونًا .

ويعتبر من الأسباب غير المشروعة ما يأتي :

١- انتساب العامل إلى منظمة نقابية ، أو مشاركته في نشاط نقابي في نطاق هذا القانون .

2- ممارسة صفة المفوض العمالي ، أو سبق ممارسة هذه الصفة ، أو السعي إلى ذلك .

3- تقديم شكوى ، أو إقامة دعوى ضد صاحب العمل ، أو المشاركة في ذلك ، تظلمًا من إخلاله بالقوانين ، أو اللوائح ، أو عقود العمل .

4- توقيع الحجز على مستحقات العامل تحت يد صاحب العمل .

5- استخدام العامل لحقه فى الإجازات الممنوحة له طبقًا لأحكام هذا القانون .

٦- اللون ، أو الجنس ، أو الحالة الاجتماعية ، أو المسئوليات العائلية ، أو الحمل أو الدين أو الرأي السياسي .»

نص رسمي موثق — المادة (147) من القانون المدني رقم 131 لسنة 1948

«1- العقد شريعة المتعاقدين، فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين، أو للأسباب التي يقررها القانون.2- ومع ذلك إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدي، وإن لم يصبح مستحيلاً، صار مرهقاً للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة، جاز للقاضي تبعاً للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يردّ الالتزام المرهق إلى الحد المعقول، ويقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك.»

بهذه البنية المفتوحة، لم يعد **QanunOS** مجرد موقع تفتحه في المتصفح، بل أصبح البنية التحتية التشريعية والإدارية التي تغذي أي وكيل ذكاء اصطناعي تختاره لخدمة مكتبك وموكليك.